



محاضرات في نظرية المنظمات

إعداد الدكتور خليل شرقي



المحور الثالث: النظريات الاقتصادية للمنظمة

المحور الثالث: النظريات الاقتصادية للمنظمة

01

المنظمة في النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية

02

Contractual Theories النظريات التعاقدية

03

Evolutionary Theories النظريات التطورية

04

Regulation نظرية التسوية واقتصاد الاتفاقيات
School





1. المنظمة في النظرية
الاقتصادية النيوكلاسيكية

1. المنظمة في النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية

المدرسة الكلاسيكية النيوكلاسيكية هي مدرسة اقتصادية ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر حيث مثلت فكر اقتصادي جديد من حيث المضمون والمنهج عند ظهور أبحاث 4 اقتصاديين وهم: ويليام ستانلي جيفون (1835 - 1882)؛ ليون ووالراز (1834 - 1910)؛ وكارل مانجر (1849 - 1921)؛ ألفريد مارشال (1842 - 1924).

فإذا كانت المدرسة الكلاسيكية تعالج الظواهر الاقتصادية في بعدها الكلي (الإنتاج، التوزيع، التراكم) فإن للمدرسة النيوكلاسيكية لها نظرة اقتصادية جزئية (Micro-economic) للمسائل الاقتصادية خاصة سلوك الفرد، المستهلك أو المؤسسة نحو تعظيم منافعهم في ظروف معينة متاحة.

افتراضات النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية

1. هدف تعظيم المنفعة وزيادة الأرباح

3. المنافسة التامة (شروطها)

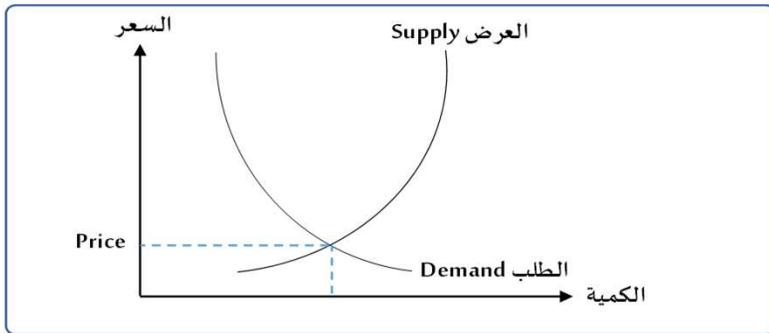
- وجود عدد كبير من المشتريين (المستهلكين) والبائعين (المنتجين) للسلعة
- تجانس المنتجات Products homogeneity
- حرية الدخول والخروج Freedom of entry and exit
- توفر المعلومات بشكل كامل Perfect information

2. السلوك العقلاني

4. قيود التكنولوجيا والسعر

بالسعر المتداول "Price Taker"

الشكل 01. نموذج نظرية التمايز الهيكلي



المصدر: (Pellaton, 2006/2007, p. 10)

1. المنظمة في النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية

المنظمة في النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية وحدودها

انتقادات النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية

- انتقاد افتراض تعظيم الربح: هدف الملاك هو تعظيم الربح، بينما هدف القادة والمديرين هو غير ذلك، وهذا ما يحدث نزاع عن هدف تعظيم الربح.
- انتقاد افتراض السلوك العقلاني: أشار Simon في نظريته العقلانية المحدودة أنه مهما كان التصرف رشيدا في اتخاذ القرار فإنه لا يمكن الوصول إلى قرار عقلائي 100%.
- كفاءة X: يتم تفسير الاختلافات في جودة المنتج بـ "عامل X" الذي يدل على كفاءة أو عدم كفاءة المؤسسات، وهو متغير التنظيم.
- المؤسسة كمجموعات متصارعة: المؤسسة لا تمتلك أهدافا، بل الأفراد هم من لديهم أهداف، وعليه نجد في المؤسسات تحالفات ومجموعات تواتر يتفاوضون بينهم (حسب السلطة، القوة... وغيرها).
- انتقاد المنافسة التامة: في الاقتصاد غير المتوازن تعتبر المنافسة سلوكيات فردية، وهناك العديد من معايير الاختيار: السعر (سياسة التسعير القيادة بالكلفة)، جودة المنتج أو تمييز المنتجات، والاشهار وسياسة البيع... الخ.
- دور المفاوض: بالنسبة للنيوكلاسيك فإن رواد الأعمال هم أعوان يتخذون القرارات التي تهيمن على الحياة الاقتصادية، ودورهم وهدفهم واحد وهو تعظيم الأرباح، على خلاف مساهمات كل من Hayek و Knight و Shumpeter والذين أكدوا على دور رائد الأعمال على ثلاث مستويات: (1) وظيفة الابتكار؛ (2) وظيفة الحصول على المعلومات؛ (3) وظيفة تنظيم وتنسيق الانتاج.

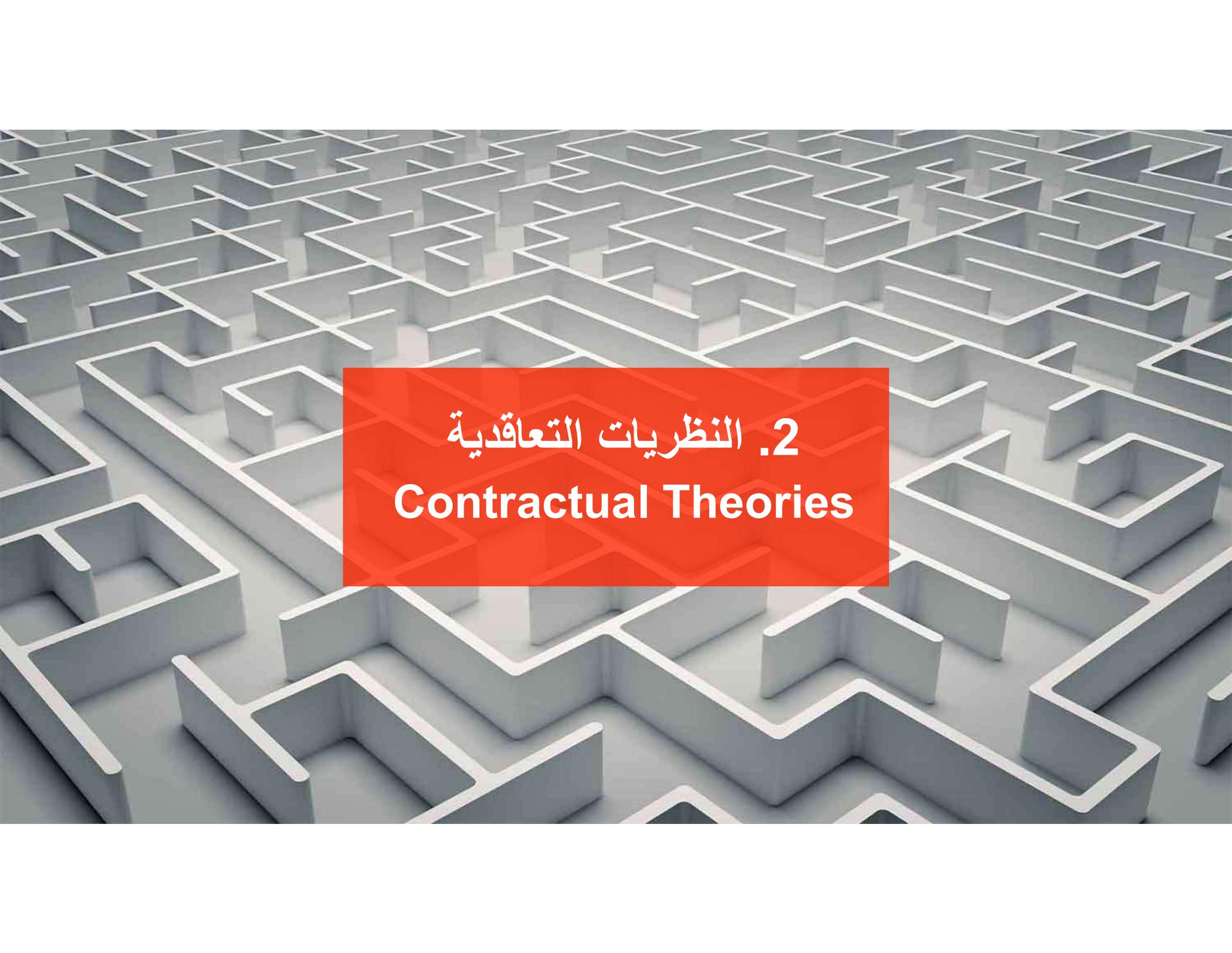
1. المؤسسة النيوكلاسيكية: الصندوق الأسود The Black Box: المؤسسة تعتبر في نظر النيوكلاسيك صندوقا أسودا لأن المنتجات تباع في السوق والعرض والطلب هما من يحددان سعرها، فالمؤسسة ما هي إلا مركز لتحويل المدخلات إلى مخرجات، كما تعتبر عملياتها جد معقدة ولا يمكن التحكم فيها.

2. المؤسسة النيوكلاسيكية: المؤسسة النقطة Firm Point أي تحليل المؤسسة كوحدة واحدة وثابتة، فلا يتم النظر إلى المجموعات المختلفة التي تشكلها (المساهمون، المديرين، الموظفون ...) أو الوظائف والنشاطات المختلفة التي تقوم بها. والمؤسسة تعتبر كعكون إقتصادي غير مؤثر ولا تعتبر كمؤسسة، فهي عبارة عن صندوق أسود أو نقطة ثابتة في السوق مثلها مثل أي مستهلك فردي.

3. المؤسسة النيوكلاسيكية: المؤسسة الآلة أو المسيرة Automaton Firm يتمثل دور المؤسسة عند النيوكلاسيك في كونها آلة تقوم بخلط المزيج الأمثل من عوامل الإنتاج رأس المال K والعمل L للحصول على المنتجات أو الخدمات، فدورها الأساسي عندهم هو تحويل السلع أو المواد الأولية (المدخلات) إلى المنتجات النهائية (المخرجات).

المنظمة

حدودها



2. النظريات التعاقدية
Contractual Theories

2. النظريات التعاقدية Contractual Theories

1. النظرية الادارية لـ Berle & Means

سبب بروز النظرية

1

في العشرينيات عرفت المؤسسات الأمريكية تطورا كبيرا فكانت تكبر من حيث الحجم وتغير شكل الملكية وانتشرت الشركات بالأسهم. نتج عن ذلك: (1) ارتفاع عدد المساهمين؛ (2) تنوع المساهمين؛ (3) تشتت جغرافي للمساهمين. لاحظ كل Adolf Berle & Gardiner Means في كتابهما "المؤسسة الحديثة والملكية الخاصة The Modern Corporation and Private Property" عام 1932 أنه لا يمكن للملاك ان يديرو ملكيتهم، والمديرون هم من يدير المؤسسات. ما يعرف بفصل الادارة عن الملكية.

نتائج النظرية

2

نتج عن ذلك أن المؤسسات هي عبارة عن جماعات (مساهمين، عمال، مديرين، موردين...) ذات أهداف ومصالح متنوعة ومتعارضة. وبناء على ذلك طرح الباحثان التساؤلين الآتيين: (1) من يتحكم في المؤسسة أو يسيطر عليها؟ (2) لصالح من يسيطر عليها؟ وكانت الاجابة كالتالي: (1) لا يسيطر على المؤسسة مالكا لها، وإنما الادارة التي لها سلطة بدون ملكية؛ (2) لا يمكن التأكد من خدمة المصالح.

الكفاءة الادارية

قانون الأوراق المالية لعام 1933

3

جاء هذا القانون كأحد مخرجات الكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية في 27 ماي 1933، على خلفية الكساد وبعد انهيار سوق الأوراق المالية عام 1929. حيث يعتبر جزءا لا يتجزأ من تنظيم الأوراق المالية تم تشريعه وفقا لبند التجارة بين الولايات في الدستور.

قانون تبادل الأوراق المالية لعام 1934

4

يسمى أيضا قانون البورصة فرض في 6 جوان 1934، كقانون يحكم التداول الثانوي للأوراق المالية (الأسهم والسندات والسندات) في الولايات المتحدة الأمريكية. أنشأ بموجبه لجنة الأوراق المالية والبورصة كوكالة مسؤولة في المقام الأول عن تطبيقه في الولايات المتحدة الأمريكية.

01

02

03

04

The Modern Corporation & Private Property

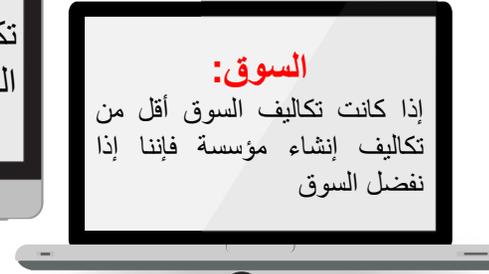
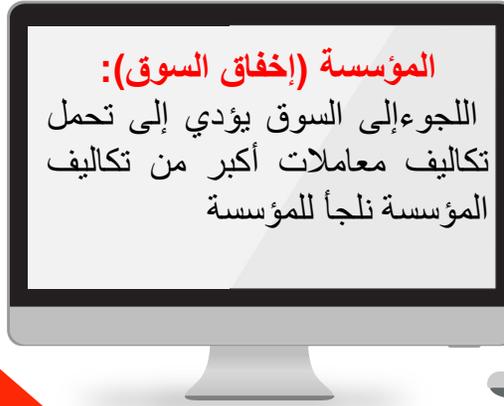
Adolf A. Berle & Gardiner C. Means

With a new introduction by Murray Weidenbaum & Mark Jensen

2. النظريات التعاقدية Contractual Theories

نظرية تكاليف المعاملات Transaction Cost Theory

إسهامات Ronald Coase



رونالد هاري كوس
Ronald Harry Coase
29 ديسمبر 1910 - 2
سبتمبر 2013)، اقتصادي
ومؤلف بريطاني وأستاذ في
الاقتصاد في كلية الحقوق
بجامعة شيكاغو، يعتبر الأب
المؤسس لنظرية تكاليف
المعاملات، حائز على جائزة
نوبل في الاقتصاد عام
1991، اشتهر Coase
بمقالين على وجه الخصوص:
The طبيعة المؤسسة
nature of the firm
المنشور عام 1937، والذي
يقدم مفهوم تكاليف
المعاملات، ومشكلة التكلفة
الاجتماعية
The
Problem of Social
Cost المنشور عام 1960.

تساءل في مقاله الصادر عام 1937 بعنوان "طبيعة المؤسسة The nature of the firm" عن سبب وجود المؤسسات وهل هي مهمة؟

في إجابته لهذا السؤال انطلق من فكرة أنه في ظل عدم تمام المعلومات Imperfect Information وعدم التأكد Uncertainty فإن التعامل المباشر بين الأفراد يكون مكلفا وصعبا، وتوصل إلى أن سبب وجود المؤسسات هو تكاليف المعاملات Transactional Costs، والتي تتضمن: تكاليف البحث عن المعلومات (المعلومة ليست مجانية)، التفاوض على العقود (العقود مكلفة)، تكاليف إبرام العقود (العقود مكلفة)، والتي قدم لها Williamson تعريفا دقيقا يوضع فيما بعد. (محمد مصطفى، 2015، ص. 165)

تكاليف المعاملات هي تكاليف تعاقدية Contractual Costs لا يمكن تجنبها في العملية الاقتصادية، فلا بد أن يتحملها جانب العرض وصولا للربح ولا بد أن يتحملها جانب الطلب وصولا للسلعة. وهناك تكاليف داخلية (داخل المؤسسة الواحدة Within the firm) وتكاليف خارجية (تكاليف المعاملات بين المؤسسات Between the firms)، يرى Coase بأن حجم المؤسسة يقاس بعدد العقود الداخلية والخارجية، وتوقع أن تكون التكاليف الداخلية أقل من التكاليف الخارجية بسبب قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليف المعاملات.

2. النظريات التعاقدية Contractual Theories

نظرية تكاليف المعاملات Transaction Cost Theory

طرح Williamson فرضيتين تتعلقان بسلوك الأعوان الاقتصاديين، وهما الرشد المقيد والسلوكيات الانتهازية واللذان يمثلان الفرضيات السلوكية:

1. الرشد المقيد: أسس Williamson هذه الفرضية بناء على المبدأ الذي طوره Simon في نظريته الرشادة المحدودة سنة 1947. وتنص على أن الأعوان الاقتصاديون رشادتهم وعقلانيتهم محدودة.
2. السلوكيات الانتهازية: تعتبر هذه الفرضية امتدادا لما جاء به Demsetz & Alchian عام 1972، حيث اعتبر Williamson السلوك الانتهازي كنتيجة للعقلانية المحدودة، نظرا لأن العقود لا يمكن أن يصل فيها الأعوان إلى جميع البدائل الممكنة، فقد يميل البعض إلى تبني سلوك انتهازي لتعزيز مصالحهم على حساب مصالح الآخرين.

وفي هذا الصدد يجب تحديد مواصفات المعاملات بناء على ثلاثة عناصر أساسية حددها Williamson في:

1. خصوصية الأصول: تكون الأصول خاصة إذا كانت تتطلب استثمارات خاصة، أي الاستثمارات طويلة الأجل التي لا يمكن إعادة استخدامها دون تكلفة مرة أخرى للقيام بمعاملة معينة (مثل آلات الإنتاج، إنشاء وحدة إنتاج جديدة، إدخال نظام معلومات جديد... الخ).

الفرضيات السلوكية		خصوصية الأصول	طبيعة المعاملة
العقلانية المحدودة	الانتهازية		
.	+	+	تخطيط
+	.	+	وعد
+	+	.	المنافسة
+	+	+	الحكومة
. غير موجود		+	موجود

مصنوفة المعاملات

إسهامات
Oliver
Williamson



أوليفر إيتون ويليامسون Oliver Eaton Williamson (27 سبتمبر 1932 - 21 ماي 2020) اقتصادي أمريكي معروف بعمله في نظرية تكاليف المعاملات. ولد في ولاية ويسكنسن الأمريكية، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة كارنيجي ميلون في مدينة بيتسبرج بولاية بنسلفانيا عام 1963، درس في جامعة كاليفورنيا في بيركلي منذ 1988. حصل مع Elinor Ostrom على جائزة نوبل في الاقتصاد في 12 أكتوبر 2009 على عملهم في "الحكومة الاقتصادية".

2. النظريات التعاقدية Contractual Theories

نظرية تكاليف المعاملات Transaction Cost Theory

2. عدم التأكد: حالة عدم التأكد المرتبطة بشروط تنفيذ المعاملات تؤدي إلى زيادة تكلفتها، حيث تؤثر سلبا على جودة المعاملات وتجعل من الصعب السيطرة على الجوانب المختلفة للعقد ونتائجه المحتملة. وتنقسم حالات عدم التأكد إلى: حالة عدم التأكد الداخلي وحالة عدم التأكد الخارجي (مثل حالة عدم التأكد التكنولوجي، عدم التأكد التنافسي...).
3. تكرار المعاملة: كلما تكررت المعاملة زادت الفرص المتاحة للأطراف المتعاقدة لتكون الانتهازية مما يزيد من تكاليف المعاملة وفقا لذلك. بناء على خصائص المعاملات حدد Williamson أربعة أنواع للعقود موضحة في المصفوفة التالية:

إسهامات Oliver
Williamson



أوليفر إيتون وويليامسون Oliver Eaton Williamson (27 سبتمبر 1932 - 21 ماي 2020) اقتصادي أمريكي معروف بعمله في نظرية تكاليف المعاملات. ولد في ولاية ويسكنسن الأمريكية، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة كارنيجي ميلون في مدينة بيتسبرج بولاية بنسلفانيا عام 1963، درس في جامعة كاليفورنيا في بيركلي منذ 1988. حصل مع Elinor Ostrom على جائزة نوبل في الاقتصاد في 12 أكتوبر 2009 على عملهم في "الحكومة الاقتصادية".

خصوصية الأصول				
خاصة كثيرا	خاصة قليلا	غير خاصة		
(2) عقد تحكيمي (طرف ثالث)		السوق	ضعيف	تكرار
(4) الاستعاب	(3) عقد ثنائي (القرار بالمناولة أو عقد الامتياز	(1) عقد كلاسيكي	قوي	المعاملات
الداخلي (الصنع)				

مصفوفة العقود

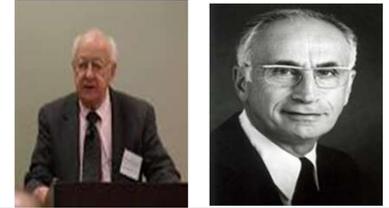
2. النظريات التعاقدية Contractual Theories

نظرية حقوق الملكية Property Rights Theory

شكلت هذه النظرية أحد النظريات الاقتصادية للمؤسسة، وتم إدماجها مع النظريات التعاقدية كون العلاقات التي تربط الأفراد و/ أو المؤسسات إنما تقوم على الاكتساب أو التنازل عن الحقوق.

جوهر هذه النظرية هو أن وجود المؤسسة Existence وحدودها Boundaries ونطاقها Scope ينبع من الحقوق Rights التي تترتب على ملكية Ownership الأصول سواء الملموسة أو غير الملموسة في ظل العقود غير التامة ووجود تكاليف المعاملات. هذه النظرية تشبه نظرية تكاليف المعاملات التي طورها كل من Coase & Williasom الذين ركزوا على الأصول البشرية Human Assets، بينما ركزت هي على الأصول المادية وغير البشرية Nonhuman or Physical Assets سواء كانت ملموسة مثل الآلات والمعدات والمخزون والمباني.... أو غير ملموسة مثل براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية كونها أصول هي الأخرى تباع وتشتري بعكس الأصول البشرية التي لا تباع ولا تشتري. تقبل نظرية حقوق الملكية عدد معين من الفرضيات:

- يعظم الأعوان الاقتصاديين مهامهم في المنفعة ويندفعون للبحث عن المصلحة الشخصية مهما كان النظام الاقتصادي الذي يتعاملون فيه و مهما كانت حقوق الملكية التي يملكونها ؛
- يتبع أي شخص أهدافه الخاصة لكن يخضع إلى القيود المفروضة عن طريق هيكل النظام الذي يعمل فيه. تعظيم الأرباح او الثروة لا يعد الحجة الوحيدة لمهمة المنفعة للعون الاقتصادي إلى جانب الوسائل المالية التي تحتوي على وسائل غير نقدية مثل الترقية ، شروط العمل ، وقف الفراغ اثناء ساعات العمل؛
- رغبات الشخص مبنية من خلال سلوكه في السوق؛
- ليست المعلومة كاملة و ليس تكاليف المعاملات معدومة.



أرمن ألبرت أليشان Armen Albert Alchian (12 أبريل 1914 - 19 فيفري 2013)، اقتصادي أمريكي أمضى معظم حياته المهنية في جامعة كاليفورنيا.

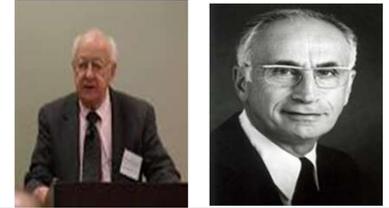
هارولد ديمسيتز Harold Demsetz (31 ماي 1930 - 4 جانفي 2019) يعتبر أستاذا مرموقا للإقتصاد في جامعات عدة منها جامعة كاليفورنيا (لوس أنجليس)، وعضوا في الجمعية الاقتصادية الأمريكية.

2. النظريات التعاقدية Contractual Theories

نظرية حقوق الملكية Property Rights Theory

أسس نظرية حقوق الملكية

- الحصرية: يقصد بها الحرية التامة في استعمال الأصول المملوكة وكذلك التحكم فيها بصفة شاملة.
- القابلية للإنتقال: يعني أن حق الملكية لا يرتبط بشخص بعينه لذلك يمكن تباؤها. حقوق الملكية تمكن من ثلاث ممارسات:
- الاستعمال: يستعمل صاحب الحق حقه بنفسه؛
- الاستثمار: يستفيد صاحب الحق من نتائج استعمال حقه؛
- التصرف: يتصرف صاحب الحق في حقه (يتخلى عنه، يبيعه، يورثه....).



أرمن ألبرت أليشان Armen Albert Alchian (12 أبريل 1914 - 19 فيفري 2013)، اقتصادي أمريكي أمضى معظم حياته المهنية في جامعة كاليفورنيا.

هارولد ديمسيتز Harold Demsetz (31 ماي 1930 - 4 جانفي 2019) يعتبر أستاذا مرموقا للإقتصاد في جامعات عدة منها جامعة كاليفورنيا (لوس أنجليس)، وعضوا في الجمعية الاقتصادية الأمريكية.

حقوق الملكية وأنواع المؤسسات

خصائص وممارسات الحقوق	ملكية فردية	ملكية خاصة ناقصة	ملكية جماعية أشخاص	ملكية جماعية دولة
استعمال	نعم	للعامل	نعم	نعم
استثمار	نعم	المالك	للعامل	للمجتمع
قابلية التنازل	نعم	في بعض الحالات مقيدة	لا	لا
تصرف	نعم	مشترك	للعامل	لا
نوع الحقوق	ملكية خاصة	ملكية خاصة ناقصة	ملكية جماعية	ملكية عامة
نوع المؤسسة	مؤسسة رأسمالية	مؤسسة إدارية	مؤسسة تعاونية	مؤسسة حكومية

2. النظريات التعاقدية Contractual Theories

نظرية الوكالة Agency Theory

نظرية الوكالة (نظرية الحوافز) من النظريات التعاقدية حيث **اعتبرت المؤسسة كحزمة عقود**. **The firm as a node of contracts**. وفيما يأتي التفصيل في كل أسسها ومبادئها.

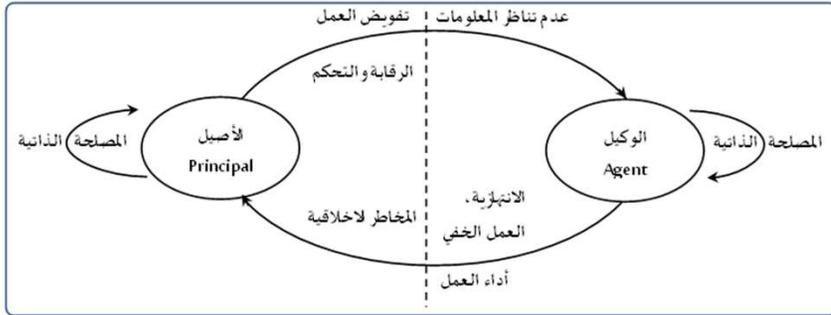
عرف Jensen & Meckling علاقة الوكالة بأنها: « شكل من أشكال التعاقد بين مالكي المؤسسة ومديريها، حيث يعين الملاك (بصفتهم الموكل أو الأصيل The Principal) وكيلا (المدير أو الوكيل The Agent) لإدارة المؤسسة نيابة عنهم، ويترتب عن ذلك تفويض الملاك لسلطة اتخاذ القرار للإدارة.

يتوقع الملاك أن يتصرف الوكيل بما يخدم مصالحهم، إذ يجب أن يضمن "العقد" بين الملاك والمدراء تصرفهم لمصلحة المالكين، ومع ذلك يكون من المستحيل ترتيب "عقد مثالي Perfect Contract" لأن قرارات المدراء لا تخدم جميعها مصالح الملاك، وهذا ما يعرف بتعارضات الوكالة (Agency Conflicts) أو تضارب المصالح بين الأصيل والوكيل (التضارب بين مصالح المساهمين والمدراء، والتضارب بين مصالح المساهمين والمقرضين) والتي قد تنشأ لعدة أسباب (الممارسات الأخلاقية، مجهودات المدير، الاحتفاظ بالأرباح، العزوف عن المخاطرة). تحصل هذه المشكلة في ظل ظروف عدم تناظر المعلومات Information Asymmetry وعدم تكاملها بني الوكيل والأصيل، ويمكن معالجة هذه التعارضات من خلال آليات الحوكمة.



مايكل كول جنسن « Mike » Michael Cole
Jensen (30 نوفمبر 1939 في روتشستر -)، اقتصادي أمريكي متخصص في الاقتصاد المالي وأستاذ بجامعة هارفارد.

ويليام ميكلينج William H. Meckling (1922 - 15 ماي 1998) اقتصادي أمريكي وأستاذ في الإدارة وسياسة الحكومة، كان عميدا لكلية Simon Business School في جامعة روتشستر، تمثلت مجالات بحثه في الاقتصاد الإداري والتحليل الاقتصادي للحقوق ونظرية الوكالة.



نموذج نظرية الوكالة

2. النظريات التعاقدية Contractual Theories

نظرية الوكالة Agency Theory

تكاليف الوكالة على أنها "خسارة للقيمة" لأصحاب رؤوس الأموال تنشأ من خلال تفويضهم لمدير أو مدراء ينوبون عنهم في تسيير المؤسسة، وإن تعارض مصالحهم واختلافها ينجر عنه زيادة في هذه التكاليف التي قد تأخذ الأشكال الثلاثة التالية:

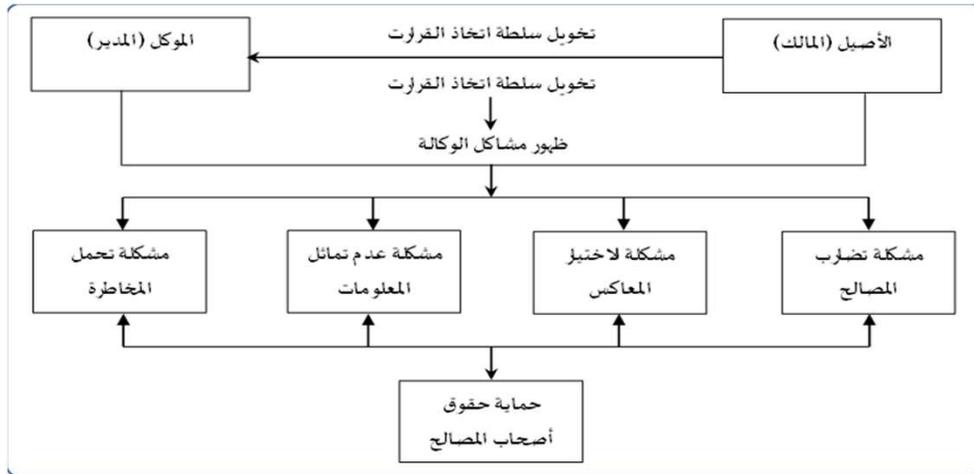
- تكلفة البحث عن الذات (S) Self-seeking cost: التكلفة التي يتحملها الأصيل عن الانحراف بين أهداف الملاك وأفعال المدير الناجم عن سلوك الوكيل في سعيه لتحقيق ذاته ومصالحه.
- تكلفة المراقبة (M) Monitoring cost: التكلفة التي يتحملها الأصيل أو المالك للحصول على معلومات عن سلوك الوكيل أو المدير وقدراته. يتضمن ذلك تكاليف أي معلومات يقدمها الوكيل أو المدير طواعية لزيادة شهرته، وهو ما اصطلح عليه Jensen & Meckling بتكاليف السندات "Bonding Costs".
- تكلفة تحويل المخاطر (R) Risk-transfer cost: التكلفة التي يتحملها الأصيل أو المدير لنقل المخاطر إلى الوكيل أو المدير من خلال إدراج المكافآت القائمة على النتائج في العقد.



مايكل كول جنسن « Mike » Michael Cole
Jensen (30 نوفمبر 1939 في روتشستر -)، اقتصادي أمريكي متخصص في الاقتصاد المالي وأستاذ بجامعة هارفارد.

ويليام ميكلينج William H. Meckling (1922 - 15 ماي 1998) اقتصادي أمريكي وأستاذ في الإدارة وسياسة الحكومة، كان عميدا لكلية Simon Business School في جامعة روتشستر، تمثلت مجالات بحثه في الاقتصاد الإداري والتحليل الاقتصادي للحقوق ونظرية الوكالة.

مشاكل نظرية الوكالة



2. النظريات التعاقدية Contractual Theories

نظرية العقود غير التامة The theory of incomplete contracts

اعتبرت هذه النظرية المؤسسة كمجموعة من الأصول غير البشرية The firm as a collection of non-human assets، وهي ترتبط بافتراض العقود غير التامة والتي قد تنتج عن ظروف غير متوقعة ولا يمكن التنبؤ بها تدفع أطراف العقد لإعادة التفاوض في شروط العقد، وهذا ما أشار إليه Williamson في نظريته عندما تكلم عن الرشد المقيد للوكلاء والانتهازية.

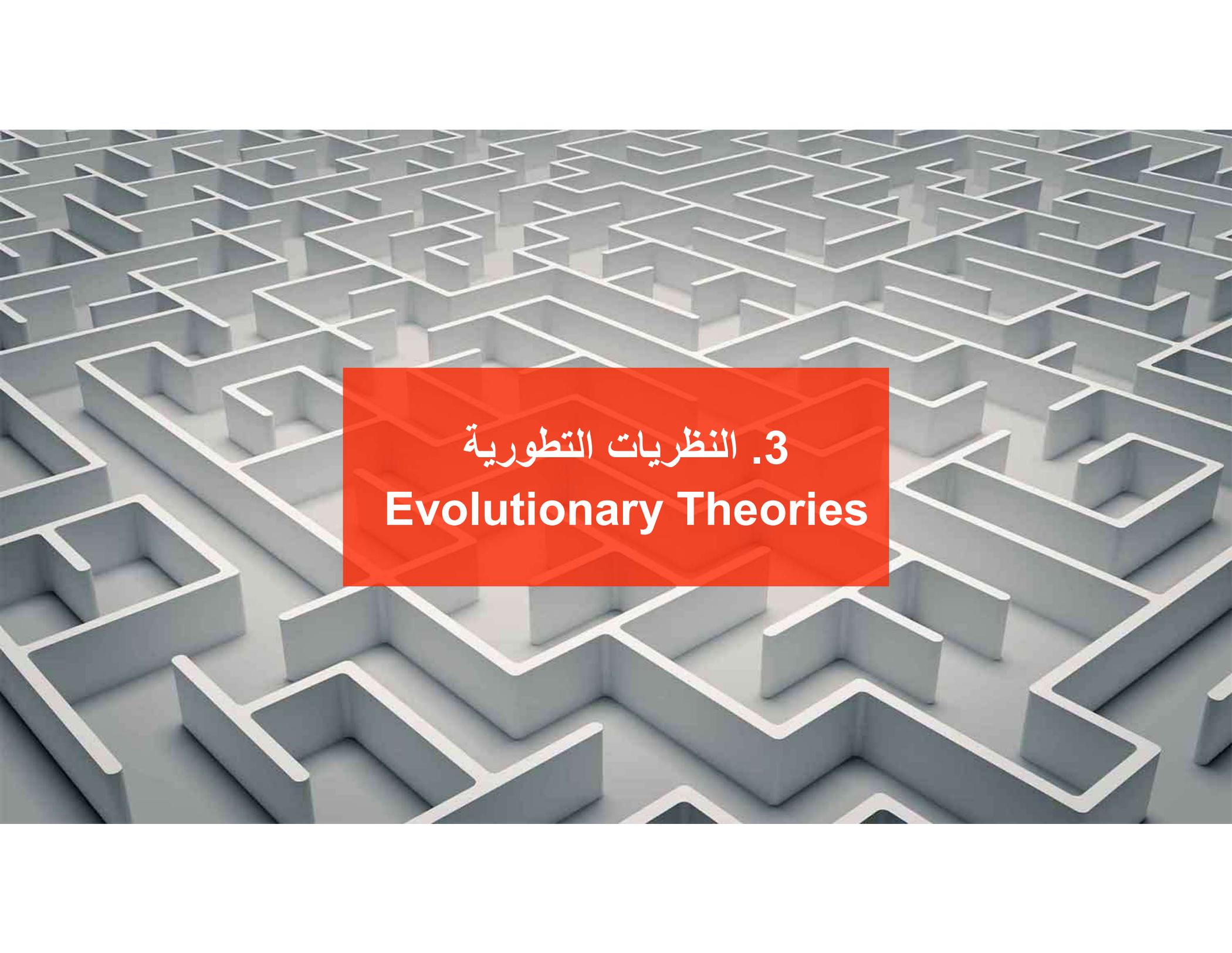
نشأت نظرية العقود غير التامة انطلاقاً من أعمال Coase و Williamson بشأن تكاليف المعاملات، من قبل Sanford Grossman, Oliver Hart & John Moore كمحاولة لإضفاء الطابع الرسمي على تحليل التكامل العمودي لنظرية تكاليف المعاملات. حيث يشير هؤلاء أن العقود تكون غير تامة لأن مدتها يمكن أن تكون غير محدودة، وقد يكون مكلفاً للغاية أو مستحيل معرفياً تحديد جميع الاحتمالات المستقبلية للعقد. (هل سينجح أو سيولد تكاليف أخرى لإعادة شروطه). (Chaudey, 2011)

وفقاً لنظرية العقود غير التامة لا يستطيع الوكلاء أو المدراء توقيع عقود كاملة بسبب نقص المعلومات فلا أحد في الواقع يستطيع التحقق قبلياً من الحالة الحقيقية لبعض المتغيرات المميزة للعلاقات بين الأطراف المتعاقدة والتي قد ينتج عنها تغييرات غير متوقعة للعقد.

2. النظريات التعاقدية Contractual Theories

تلخيص النظريات التعاقدية

النظريات	الرشد (العقلانية)	معلومات المتعاقدين	طبيعة المؤسسة	الاشكالية الجوهرية
النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية	موضوعية	كاملة ومتناظرة (متوازنة)	آلة للإنتاج	التباين في الإنتاج / التباين في الأسعار
نظرية تكاليف المعاملات	محدودة	غير كاملة وغير متناظرة	هيكل حوكمة	تأثير خصوصية الأصول على حدود المؤسسة
نظرية حقوق الملكية	موضوعية	غير كاملة وغير متناظرة	ملكية أصول مادية غير بشرية	حقوق الملكية وتخصيص الموارد
نظرية الوكالة	موضوعية	كاملة وغير متناظرة	حزمة عقود	عدم تناسق المعلومات
نظرية العقود غير التامة	موضوعية	كاملة ومتناظرة (متوازنة)	مجموعة أصول غير بشرية	المشاكل المتعلقة بعدم إمكانية التحقق من الاستثمارات



3. النظريات التطورية
Evolutionary Theories

3. النظريات التطورية Evolutionary Theories

النظرية السلوكية Behavioral Theory

تنظر هذه النظرية للمؤسسة أنها كمركز لاتخاذ القرارات المرضية، وهي نظام مفتوح تتأقلم بالاستناد إلى تعلمها السابق وتتطور من خلال تجاربها وخبراتها (التعلم التنظيمي). تهدف المقاربات السلوكية إلى: (1) التخلي عن مبدأ التعظيم وتفضيل مبدأ "الرضا"؛ (2) اعتبار المؤسسة موضوع للدراسة في حد ذاتها؛ (3) فهم السلوك المستقبلي للمؤسسة وفقا لمجموعة من الأهداف (من حيث السعر والإنتاج والتخصيص وما إلى ذلك)؛ (4) تفضيل تحليل عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

1. الحل المرضي لـ Herbert Simon

تري النظرية أن الفرد يتصرف برشادة اقتصادية مطلقة ويتخذ قرارات عقلانية، حيث وضعت تسلسلا لعملية اتخاذ القرار مكون من المراحل التالية: 1. تحديد المشكلة؛ 2. حصر الحلول الممكنة؛ 3. تقييم الحلول الممكنة؛ 4. إختيار الحل وتنفيذ الحل، 5. رقابة الحل. هذا النموذج لاتخاذ القرار له مجموعة من الفرضيات: 1. للانسان كل المعلومات الممكنة حول المشكلة؛ 2. للانسان كل المعلومات الممكنة حول الحلول المتوفرة للمشكلة؛ 3. للانسان كل المعلومات الممكنة حول نتائج الحلول المتوفرة للمشكلة؛ 4. للانسان القدرة على التعامل مع كل المتغيرات الخاصة بالمشكلة. وفي الواقع لا تتوفر كل هذه المعلومات وإن توفرت لدى الفرد لا يستطيع معالجتها كلها، فالقرار لا يكون رشيدا رشدا مطلقا بل مقيد Rationality Bounded، ولا يكون الحل أمثلا بل مرضيا.

3. النظريات التطورية Evolutionary Theories

النظرية السلوكية Behavioral Theory

2. النظرية السلوكية لـ Cyert & March



ريتشارد مايكل سايرت Richard M. Cyert
(22 جويلية 1921 - 7 أكتوبر 1998) اقتصادي ومنظر تنظيبي أمريكي. الرئيس السادس لجامعة كارنيغي ميلون في بيتسبرغ، بنسلفانيا، أمريكا.

جيمس غاردنر مارش James G. March
(15 جانفي 1928 - 27 سبتمبر 2018) عالم سياسي وعالم اجتماع واقتصادي أمريكي. أستاذ في جامعة ستانفورد في كلية الدراسات العليا في إدارة الأعمال.

قدم Richard M. Cyert & James G. March نظريتهما السلوكية في التنظيم للمرة الأولى عام 1963 بعنوان "النظرية السلوكية للمؤسسة behavioral theory of the firm" ثم أعيد صياغة هذه النظرية بنفس الأسلوب في عام 1992، كامتداد لأفكار Simon. شكك الباحثان في افتراضات النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية التي تقوم على افتراضين رئيسيين هما: تعظيم الربح والمعرفة الكاملة، وقدموا بذلك أسس نظريتهما القائمة على الأسس التالية:

- المؤسسة كمجموعات متنازعة: يرى Cyert & March أن المؤسسة ليس هدف، بل الأفراد هم من لديهم أهداف. فالمؤسسة هي مجموعة من الجماعات المتنازعة (خاصة المؤسسات الكبيرة التي تشمل المديرين وحملة الأسهم والعاملين والموردين... الخ)، لكنها أيضا جماعات تتحالف ولهذه التحالفات أهداف مختلفة وسلطات متغيرة حسب الظروف.
- السلوك المرضي: اقترح Cyert & March أن المؤسسات تهدف إلى إرضاء نتائجها بدلا من تعظيمها.
- عملية اتخاذ القرار: عملية اتخاذ القرار هي عملية توافقية تسعى لإرضاء هذه الأطراف المختلفة لا للتعظيم (الرشادة المقيدة).
- المؤسسة المتعلمة (الذاكرة التنظيمية): يرى Cyert & March أن المؤسسة عبارة عن نظام: (1) مفتوح على بيئته؛ (2) عقلاني؛ (3) يتأقلم بالاستناد إلى تعلمه السابق وتتطور من خلال تجاربها وخبراتها، فالمؤسسة لها ذاكرة تنظيمية Organisational Memory وتتعلم من خلال ظروف البيئة.



4. نظرية التسوية واقتصاد الاتفاقيات
Regulation School

4. نظرية التسوية واقتصاد الاتفاقيات Regulation School

استنادا إلى الأعمال التأسيسية لكل من Michel Aglietta & de Robert Boyer، ظهرت نظرية التسوية في منتصف السبعينيات، لتحليل عملية الانتقال من النمو إلى الأزمة في الولايات المتحدة وأوروبا، للإشارة إلى نهاية فترة النمو المرتفع التي شهدتها أغلب الدول المتقدمة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو ما يعرف بـ "الثلاثين المجيدة Trente Glorieuses" في الفترة بين 1945 و1975. وتعد هذه المدرسة إلى جانب اقتصاد الاتفاقيات واحدة من النهجين الرئيسيين غير التقليديين للاقتصاد في فرنسا.

تناقش نظرية التسوية التغيير التاريخي للاقتصاد السياسي من خلال مفهومين أساسيين: "نظام التراكم (AR) Accumulation Regime" و "نمط التسوية Mode of Regulation" (MR):

- نظام التراكم AR: يصف Alain Lipietz نظام تراكم الفوردية على أنه نظام للإنتاج الضخم Mass-Producing مع حصة متناسبة من القيمة المضافة، مما يؤدي إلى استقرار ربحية المؤسسة، وذلك باستخدام كامل الطاقة الإنتاجية والعمالية.
 - نمط التسوية MR: عبارة عن مجموعة من القوانين المؤسسية والمعايير وأشكال الدولة ونماذج السياسة والممارسات الأخرى التي توفر سياق عملية التراكم.
- ميز Robert Boyer بين شكلين أو نمطين رئيسيين للتسوية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين:
- طريقة تسوية المنافسة **Mode of regulation of competition (1850-1930)**: تتضمن نمطين: النمط الأول للتسوية من عام 1850 إلى بداية القرن العشرين، أطلق عليه Boyer "النمط الشامل للتسوية"، يتميز بمكاسب إنتاجية منخفضة، جزء مهم من الإنتاج مخصص للمعدات، منافسة عالية. أما النمط الثاني أو الفترة الثانية فأطلق عليها "النمط المكثف للتسوية دون استهلاك كبير"، لأنها تتكون من مكاسب إنتاجية عالية (بفضل أساليب Taylor) وإنتاج السلع الاستهلاكية.
 - النمط الاحتكاري للتسوية **Monopolist mode of regulation (بعد عام 1930)**: يتميز بإنتاجية عالية واستهلاك بالحجم الكبير، حيث ساعد نظام فورد Fordist على النمو المنتظم للناتج الاقتصادي وزيادة الدخل في نفس الوقت.

4. نظرية التسوية واقتصاد الاتفاقيات Regulation School

ميز رواد نظرية التسوية بين الأزمات الدورية والأزمة الهيكلية، وركزوا على دراسة الأزمات الهيكلية فقط تلك المرتبطة بنمط التسوية. وبناء على ذلك حددوا أربعة أشكال للأزمات:

- الأزمات الخارجية **Exogenic crises**: ناتجة عن حدث خارجي؛ يمكن أن تكون مزعجة للغاية ولكنها لا يمكن أن تعرض نمط التسوية للخطر وحتى نمط التراكم، يعتبر الاقتصاديون النيوكلاسيكيون أن جميع الأزمات خارجية.
- الأزمات الداخلية **Endogenous crises**: هي أزمات دورية ضرورية وحتمية، لأنها تجعل من الممكن إلغاء الاختلالات المتراكمة خلال مرحلة التوسع دون تدهور كبير في الأشكال المؤسسية. لا يمكن فصل هذه الأزمات عن الرأسمالية.
- أزمة نمط التسوية: حيث لا يمكن تجنب دوامة الانحدار، يجب تعديل الأشكال المؤسسية وطرق تدخل الدولة في الاقتصاد. أفضل مثال على ذلك هو أزمة 1929 حيث لم تؤد حرية قوى السوق والمنافسة إلى مرحلة متجددة من التوسع.
- أزمة نظام التراكم: من المستحيل الاستمرار في النمو لفترة طويلة الأجل دون حدوث اضطراب في الأشكال المؤسسية، أفضل مثال على ذلك هو أزمة 1929، حيث تميزت الفترة ما بين الحربين العالميتين بالانتقال من نمط التراكم الذي يتميز بالإنتاج الضخم دون الاستهلاك بالحجم الكبير إلى النمط الذي يتميز بالإنتاج الضخم والاستهلاك بالحجم الكبير.

A 3D maze with a red rectangular overlay in the center containing the text '5. دراسة حالة'. The maze is composed of white walls and is viewed from an elevated perspective. The red overlay is semi-transparent and has a slight gradient.

5. دراسة حالة

5. دراسة حالة

Bill Agee وسقوط Knudsen (المصدر: هل وجونز، 2001، ص ص. 73-76)

يعتبر Bill Agee أحد أكثر الشخصيات إثارة في أمريكا، بينما لا يزال في مقتبل الثلاثينيات جعلت منه شركة "بواز إيداهو" شخصية بارزة وهامة في مجال الشؤون المالية، وأصبح فيما بعد المسؤول المالي الأول لشركة "بواز كاسكين" المتخصصة في مجال صناعة الورق في السبعينيات، غادر Agee هذه الشركة بعد أن انخفضت أرباحها بمقدار 250 مليون دولار على إثر المغالاة في قيمة مبيعات الأخشاب، عين بعدها كرئيس تنفيذي لشركة "بندكس" للمقاولات عام 1976 بينما لا يزال في الثامنة والثلاثين، وفي شركة "بندكس" أصبح Agee مشاركا في شركة مشهورة بالاعمال التي تتصل بالشؤون المنزلية، في هذه الشركة قام بترقية المديرية الشابة التي تزوج بها فيما بعد "ماري كنجهام" إلى منصب رئيسي في شركة بندكس متخطيا بذلك مسؤولين محنكين كثيرين.

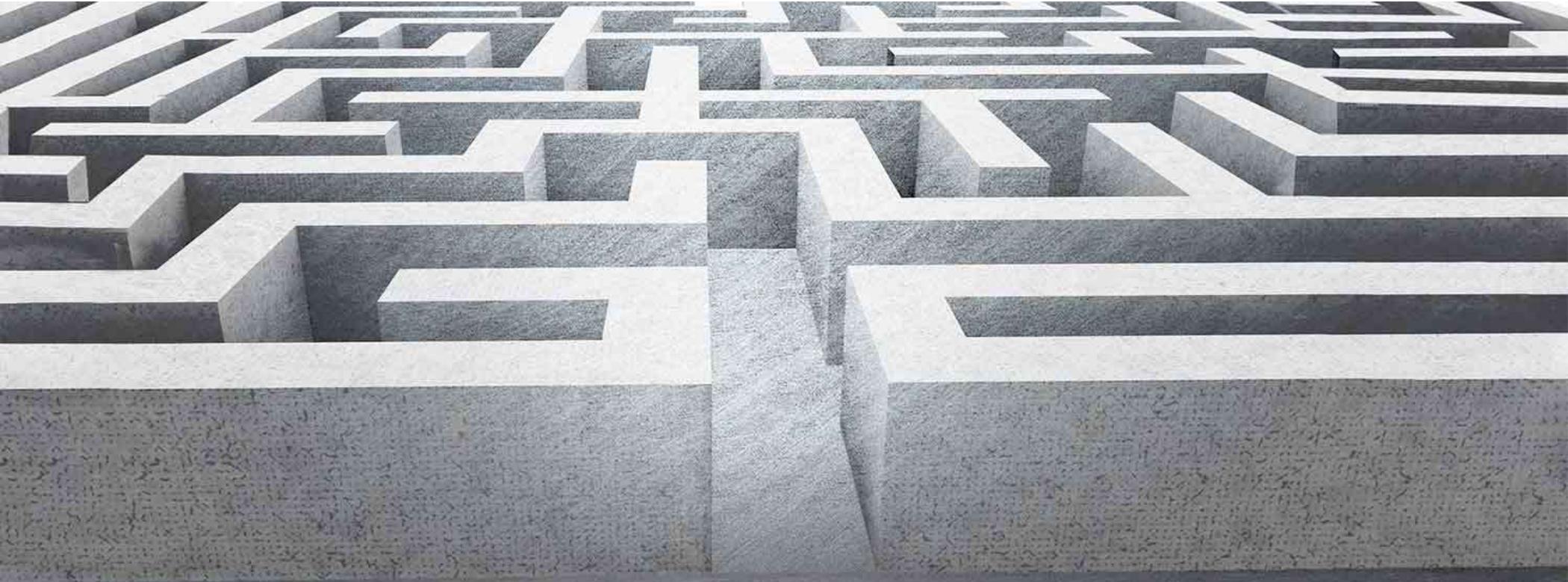
في عام 1988 أصبح Agee رئيسل تنفيذيا لشركة "إيداهو" التي تعتبر فرعا للشركة الأم "موريسون نودسن MK" وهي شركة متخصصة في مجال الاعمار والتشيير، وكانت قد تأسست منذ خمسة وسبعين عاما آنذاك، وقد صنعت تلك الشركة اسما لها كمقاول رئيسي لانجازها العديد من المشاريع الكبرى على غرار: سد هوفر وخط أنابيب الأسكا. في الوقت الذي انظم فيه Agee إلى هذه الشركة، كانت تعتبر مؤسسة مهيبة، ولم يكن مستوى أداءه يرقى لمستوى تلك الشركة. تجسدت إستراتيجته لتحسين الأداء في بيع أصول معينة من أصول الشركة واستثمار قيمتها في سندات تصدرها شركات أخرى، إضافة إلى السعي وراء مشروعات الاعمار الأخرى.

بدا ظاهريا أن شركة MK تزدهر في ظل قيادة Agee، ففي عام 1993 بلغت إيرادات الشركة 35.8 بليون دولار، وصرح Agee أن تلك السنة مبشرة. إلا أن هذه الإيرادات لم تكن حقيقية فما قيمته 62% من أرباح الشركة تحقق نتيجة لتصرفات Agee المالية في الأوراق المالية ومن المكاسب الرأسمالية الناشئة عن بيع الأصول والتنازلات غير المبررة. وبحصر تلك المكاسب يتضح أن أداء الشركة كان هزيلا. على سبيل المثال عندما قامت MK بالتعاقد لبناء وتصنيع سيارات النقل لصالح هيئة "بارت Part" في أوكلاند بكاليفورنيا، قام Agee بتخفيض قيمة العقد إلى 142 مليون دولار مما حمل الشركة خسارة مقدرة بـ 40.5 مليون دولار بسبب فروق الأسعار في تعاقدات تلك العملية. وكذلك في الربع الثالث من عام 1994 تحملت الشركة اعباء تقدر بـ 9.2 مليون دولار في مقابل الأرباح فيما يتعلق بفروق أسعار تعاقدات تقدر بـ 100 مليون دولار لإعادة بناء قاطرات لهيئة ساوثرن باسيفيك.

بدأت بوادر المعارضة الشديدة لقيادة Agee في الظهور على إثر المزاي التي كان يحصل عليها، والتي قدرت بـ 2.4 مليون دولار ما يمثل 6.8% من صافي دخل الشركة وهو يمثل الدخل الأعلى من بين كل الرؤساء التنفيذيين في الشركات المشابهة، كما تتحمل الشركة تكلفة الخدمات التجميلية الخاصة بضيعة آجي الساحلية. وفي مستهل فبراير 1995 أعلن مجلس الإدارة أن الشركة تحملت خسائر كبيرة وأعلن عن عزمه في إقصاء Agee من منصبه. تعرض هذا الاعلان لوابل من الانتقادات والملاحقات القضائية الصادرة عن حاملي الأسهم، ليس فقط فيما يتعلق بآجي، ولكن أيضا بالتصرفات البطيئة لمجلس الإدارة الذي أشار معظم أعضائه أنهم وقعوا فريسة لتضليل Agee وطمأنتهم، أيضا لجنة التدقيق والمراجعة لم تقم بواجبها.

تم تسوية كل المنازعات القضائية في سبتمبر 1995، والتزمت الشركة بدفع 63 مليون دولار نقدا في صورة أسهم للمساهمين، وتقوية ودعم مجلس الإدارة بالاستعانة بمدراء أكفاء. ووافق Agee على التنازل عن حقه في ثلاثة ملايين دولار كما قبل بتخفيض معاشه من 303000 دولار سنويا إلى 99750 دولار.

السؤال الأول: ما هي المشاكل التي قام بها Agee وحددتها النظريات الاقتصادية للمنظمة؟



THANK YOU

المحور الثالث: النظريات الاقتصادية للمنظمة